A/74/35

الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والسبعون
الملحق رقم ٣٥

الرجاء إعادة استعمال الورق

A/74/35

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والسبعون
الملحق رقم ٣٥

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

[٤ آب/أغسطس ٢٠١٩]

المحتويات

الفصل		الصفحة
كتاب الإحالة		٤
الأول –	مقدمة	٥
الثاني –	استعراض السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين	٦
الثالث –	ولاية اللجنة	٩
الرابع –	تنظيم الأعمال	١٠
	ألف – عضوية اللجنة وأعضاء المكتب	١٠
	بـاء – المشاركة في أعمال اللجنة	١٠
الخامس –	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشُعبة حقوق الفلسطينيين وفقاً لقراري الجمعية العامة ١٨/٧٣ و ٢١/٧٣	١١
	ألف – مقدمة	١١
	بـاء – حشد أعضاء السلك الدبلوماسي	١١
	جيم – التوعية بقضية فلسطين	١٤
	دال – التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وكيانات منظومة الأمم المتحدة	١٧
	هاء – بناء القدرات	١٨
السادس –	الإجراءات التي اتخذتها إدارة التواصل العالمي وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠/٧٣	٢٠
السابع –	استنتاجات اللجنة وتوصياتها	٢٢

كتاب الإحالة

[٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩]

السيد الأمين العام،

أتشرف بأن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة وتعميمه على جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء، عملا بالفقرتين ٢ و ١٠ من قرار الجمعية العامة ١٨/٧٣ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

ويغطي هذا التقرير الفترة من ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(توقيع) شيخ **نيانغ**

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الفصل الأول

مقدمة

١ - قُدّم تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هذا عملا بقرار الجمعية العامة ١٨/٧٣، الذي اتُّخذ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ويتناول التقرير تنفيذ اللجنة لبرنامج عملها (A/AC.183/2019/1)، الرامي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير. ويهدف التقرير إلى الحفاظ على الوعي الدولي، وحشد الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين، وتعزيز التضامن الدولي مع محنة الشعب الفلسطيني إلى أن تتحقق تلك الأهداف، ودعم حكومة دولة فلسطين في جهودها لبناء القدرات من أجل بناء دولة فلسطين المستقلة المستدامة والقابلة للبقاء في المستقبل.

٢ - ويتضمن الفصل الثاني استعراضا للسياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الممتدة من ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٣ - ويوجز الفصلان الثالث والرابع ولاية اللجنة على النحو الذي حددته الجمعية العامة، ويوفران معلومات عن عضوية اللجنة وتنظيم أعمالها.

٤ - ويتناول الفصل الخامس الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، بما في ذلك مشاركتها في جلسات مجلس الأمن وحوارها المتواصل مع المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني. ويتضمن الفصل أيضا المؤتمرات الدولية وزيارات الوفود وحلقات العمل لبناء القدرات التي نظمتها اللجنة، فضلا عن الأنشطة المقررة والمناسبات الأخرى التي اضطلعت بها شعبة حقوق الفلسطينيين باسم اللجنة.

٥ - ويقدم الفصل السادس لمحة عامة عن البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠/٧٣.

٦ - وترد في الفصل السابع من التقرير استنتاجات اللجنة وتوصياتها إلى الجمعية العامة.

الفصل الثاني

استعراض السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين

٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت بلا هوادة الحالة السياسية والأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان والإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية المتردية نتيجة لزيادة ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي الذي دام ٥٢ عاماً حتى الآن للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وتقليص احتمالات تحقيق حل الدولتين وسلام عادِل.

٨ - وعلى الرغم من مطالبة مجلس الأمن إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على نحو ما كرره في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لم تتخذ إسرائيل أي خطوات في هذا الصدد. فقد استمر وتصاعد في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لا في المنطقة جيم فحسب بل أيضا في المنطقتين ألف وباء، النشاط الاستيطاني، الذي يُيسّر من خلال تدابير من قبيل الموافقة على بناء ٦ ٠٠٠ وحدة سكنية إضافية في ٣١ تموز/يوليه، والاستيلاء على المباني المملوكة للفلسطينيين وهدمها، والتشريد القسري للعائلات الفلسطينية، مما يؤثر سلباً على السكان الفلسطينيين، ومن بينهم النساء والفتيات ومجتمعات البدو. وقد أدت تلك الخطوات إلى زيادة تقويض التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية والقابلية الجغرافية لتطبيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، الأمر الذي يجعل ما كان يُفترض أنه حالة احتلال مؤقتة حالة لا فرق بينها وواقع الدولة الواحدة (انظر A/73/447).

٩ - ولكفالة المُسَاءَلة، كررت اللجنة وأعضاؤها عموما الإعراب عن الدعوات إلى تنفيذ القرارات ذات الصلة، ومن بينها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وتضمين التقارير المتعلقة بتنفيذ ذلك القرار معلومات عن الامتثال لفقرته ٥، التي أهاب فيها المجلس بجميع الدول أن تميّز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية (انظر S/2019/251 و S/2018/614). وكرروا أيضاً الإعراب عن دعوتهم مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى القيام على نحو يتسم بالسرعة بنشر قاعدة بيانات الشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

١٠ - واستمر الحصار الإسرائيلي غير القانوني المفروض على قطاع غزة منذ ١٢ عاما في التسبب في انتهاكات لحقوق الإنسان فضلا عن معاناة إنسانية واجتماعية - اقتصادية بين السكان المدنيين الفلسطينيين، الذين ليست أمامهم أي فرص للتنمية أو تحسُّن ظروف معيشتهم. فأزمة الوقود والكهرباء المستمرة تقوّض بشدة تقديم خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي الأساسية، الأمر الذي يؤثر على النساء والفتيات بوجه خاص (انظر E/CN.6/2019/6). وعلاوة على ذلك، استمرت بصفة يومية تقريبا المظاهرات عند السياج المحيط الفاصل بين غزة وإسرائيل. وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩ فقط، قُتل ١٨ متظاهرا وجُرح ٧٠٣ على يد قوات الأمن الإسرائيلية في الذكرى السنوية الأولى لمسيرة العودة الكبرى، التي تجمّع من أجلها ما يتراوح بين ٤٠ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ من المحتجين الفلسطينيين قُرب السياج الإسرائيلي الفاصل. وفي تقرير لجنة التحقيق المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة أثناء المظاهرات المدنية الواسعة النطاق التي جرت في الفترة ما بين ٣٠ آذار/مارس

و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أُوصي بإجراء تحقيق في جرائم الحرب المحتملة وبمقاضاة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم دولية (انظر A/HRC/40/74).

١١ - وظلت حماية المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة مسألة تبعث على القلق الشديد (انظر قرار الجمعية العامة دإط-١٠/٢٠). ومما يؤسف له أنه في ٢٩ كانون الثاني/يناير لم تُجدّد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل وغادر المراقبون الدوليون المدينة، فأزالوا بذلك عنصر حماية أساسياً للسكان المحليين[(١)]. وواصلت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح الإبلاغ عن الانتهاكات التي يعاني منها الأطفال، مؤكدة أن العام المنصرم شهد أعلى عدد للضحايا من الأطفال الفلسطينيين منذ الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في عام ٢٠١٤، واستمرار اعتقال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للأطفال الفلسطينيين واستجوابهم واحتجازهم وسجنهم (A/73/907–S/2019/509، الفقرات ٨٤-٩٧).

١٢ - وظل تنفيذ اتفاق المصالحة الذي تم بوساطة مصرية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بين الفصائل الفلسطينية للمضي قدماً بعملية إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت حكومة وطنية ديمقراطية ومشروعة واحدة متعثراً. وإضافة إلى ذلك، لم يتم التوصل إلى حل للأزمة المالية الخطيرة التي تواجهها حكومة دولة فلسطين وذلك في أعقاب قرار إسرائيل أن تحتجز الإيرادات الضريبية الفلسطينية من آذار/مارس ٢٠١٩ فصاعدا، انتهاكا للقانون الدولي وللاتفاقات القائمة، لا سيما بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (انظر، مثلاً، S/PV.8583). ومن المتوقع أن يوفر الدعم الذي أعلنت عنه جامعة الدول العربية وبعض الدول الأعضاء في نيسان/أبريل ٢٠١٩ التمويل الذي تشتد الحاجة إليه لكفالة الاستمرارية في وظائف حكومة دولة فلسطين.

١٣ - واستمر تعرّض وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامجها الرئيسي لتوفير الخدمات التعليمية والصحية والغوثية والاجتماعية والمساعدة الطارئة، بما في ذلك المعونة الغذائية، لأكثر من ٥,٤ ملايين لاجئ فلسطيني مسجلّين لديها للخطر نتيجة للافتقار إلى ترتيب تمويلي موثوق ومستدام. وعلى الرغم من الـ ٦٠ مليون دولار الإضافية التي ساهمت بها البلدان والمنظمات المانحة في مؤتمر إعلان التبرعات في ٢٥ حزيران/يونيه، ظل عجز ميزانية الوكالة لعام ٢٠١٩ عند مستوى ١٥١ مليون دولار، وتتواصل الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد.

١٤ - وواصلت إسرائيل اتباع تدابير لتغيير طابع القدس ووضعها القانونيين والديمغرافيين والتاريخيين كمدينة متعددة الثقافات ومتعددة الأديان وتدعيم سيطرتها على المدينة والمناطق المحيطة بها. وقد كشفت تلك وغيرها من الانتهاكات لحقوق الفلسطينيين الأساسية في القدس الشرقية، بما في ذلك عدم حرية التنقل والعبادة، مدى هشاشة وضع المدينة. واستمرت التوترات عند منطقة الحرم القدسي الشريف الساخنة، بما في ذلك أثناء آخر يوم من شهر رمضان المبارك، مما أسفر عن فقدان أرواح فلسطينية. وقد أكدت اللجنة، وكذلك قادة العالم، ومن بينهم البابا فرانسيس، وملك الأردن، وملك المغرب[(٢)]، من

(١) الأمم المتحدة، "UN chief hopes for new agreement after Israel concludes international observation mission". وهو متاح من خلال الرابط التالي: https://news.un.org/en/story/2019/02/1031892.

(٢) تقرير عن المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس، الرباط، ٢٦-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، المرفق الثالث. وهو متاح على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/unispal/document/international-conference-on-the-question-of-jerusalem-rabat-morocco-26-28-june-2018.

جديد أنه يجب احترام الوضع القائم التاريخي للمواقع المقدسة في القدس وأن الحفاظ على تلك المواقع يمثل مسؤولية المجتمع الدولي المشتركة.

١٥ - وقد قوبل نقل سفارات ومكاتب دبلوماسية من تل أبيب إلى القدس من قبَل عدد صغير من الدول الأعضاء، مع الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، باستجابة قوية من المجتمع الدولي. وكانت اللجنة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي من بين الكيانات الكثيرة التي اعتبرت تلك الإجراءات انتهاكا سافرا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وكررت الإعراب عن دعوات إلى جميع الدول الأعضاء للامتثال لقرارات مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠)، و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والامتناع عن إقامة بعثات دبلوماسية في القدس[٣].

١٦ - ونظمت الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق سلام إسرائيلي - فلسطيني، حلقة العمل ''السلام من أجل الازدهار'' في المنامة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وقد كرر ممثلو المجتمع الدولي الإعراب في الحلقة عن أن حل النزاع لا يزال سياسيا وأن الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني لن ينجح بدون وجود خطة سياسية تعالج ظلم الاحتلال التاريخي والوفاء بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال.

١٧ - وواصل المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، إعادة تأكيده لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف تأكيدا ساحقا ودعمه للمعايير الطويلة الأمد لحل الدولتين من أجل إيجاد حل مجدٍ وعادل للنزاع، مع عيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ومع كون القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، والتوصل عن طريق التفاوض إلى نتائج فيما يتعلق بجميع مسائل الوضع النهائي، وفقا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ باريس، ومبادرة السلام العربية. وأكدت اللجنة من جديد أن الاحتلال المستمر ينبغي ألا يحول دون أن تأخذ دولة فلسطين المكانة التي تستحقها بين مجتمع الأمم وأن الدول الأعضاء ينبغي أن تعترف رسميا بدولة فلسطين وتدعم عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة. وانعكاسا لذلك الدعم، انتُخبت دولة فلسطين رئيسة في عام ٢٠١٩ لمجموعة الـ ٧٧ والصين، وهي أكبر تجمّع في الجمعية العامة (انظر S/PV.8375، S/PV.8449، S/PV.8517، و S/PV.8583). وفي تموز/يوليه ٢٠١٩، أصبحت سانت كيتس ونيفيس الدولة المائة والأربعين التي تعترف رسميا بدولة فلسطين.

١٨ - وكان الاحتفال في عام ٢٠١٨ بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتوقيع اتفاقات أوسلو، وهي لحظة تاريخية ملأت قلوب الفلسطينيين والإسرائيليين والعالم بالأمل في إمكانية أن يتحقق في نهاية الأمر سلام حقيقي ودائم، بمثابة تذكِرة تبعث على الأسى بفرصة ضاعت. كذلك، تناقضت الذكرى السنوية السبعون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وطرد اللاجئين الفلسطينيين وفرارهم من ديارهم في عام ١٩٤٨، التي يتم إحياؤها بوصفها النكبة، تناقضا صارخا مع حقوق شعب بأكمله في العيش بكرامة وحرية التي لم تحقق ومع الوعود التي قُدمت لذلك الشعب ولم تُنفّذ.

(٣) انظر، مثلاً، بيان رئيس اللجنة إلى المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس (جنيف، ٢٧-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩). وهو متاح على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2019/06/Chair-opening-statement-ENG.pdf.

الفصل الثالث

ولاية اللجنة

١٩ - أنشئت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ وأنيطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، والاستقلال والسيادة الوطنيين، والعودة إلى الديار والممتلكات التي شُرّدوا منها، على النحو الذي اعترفت به الجمعية في قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤. وشهدت ولاية اللجنة تطوراً كبيراً على مر السنين لتشمل الدعوة على نطاق أوسع إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وحشد المساعدة في هذا الشأن. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اللجنة على الموقع الشبكي الذي تتعهده شعبة حقوق الفلسطينيين (http://www.un.org/unispal).

٢٠ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، جددت الجمعية العامة ولاية اللجنة (القرار ١٨/٧٣)، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عملها (القرار ٢١/٧٣) ومواصلة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام (التي تغيّر اسمها إلى إدارة التواصل العالمي) بالأمانة العامة (القرار ٢٠/٧٣). واعتمدت الجمعية أيضاً القرار ١٩/٧٣، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، الذي أكدت فيه من جديد الموقف الدولي الذي يحظى بشبه توافق في الآراء بشأن عناصر الحل العادل والدائم والشامل.

٢١ - وتتوافق أعمال اللجنة توافقاً تاماً مع قرارات الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع أعمال الأمين العام والبرامج والصناديق والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، التي تتعاون معها اللجنة على نطاق واسع.

الفصل الرابع

تنظيم الأعمال

ألف – عضوية اللجنة وأعضاء المكتب

٢٢ – تتألف اللجنة من ٢٦ دولة عضواً تمثّل مختلف المجموعات الإقليمية وتؤيد توافق الآراء الدولي بشأن حل الدولتين، وهي أفغانستان وإكوادور وإندونيسيا وأوكرانيا وباكستان ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيلاروس وتركيا وتونس وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا والسنغال وسيراليون وغيانا وغينيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وقبرص وكوبا ومالطة ومالي وماليزيا ومدغشقر وناميبيا ونيجيريا ونيكاراغوا والهند.

٢٣ – والجهات الأربع والعشرون التي تحضر جلسات اللجنة بصفة مراقب هي: الأردن والإمارات العربية المتحدة وبلغاريا وبنغلاديش والجزائر والجمهورية العربية السورية وسري لانكا والصين والعراق وفييت نام وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا والنيجر واليمن، وكذلك دولة فلسطين والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

٢٤ – ويُنتخب مكتب اللجنة، بتمثيل متوازن جغرافيا، كل عام من بين الممثلين الدائمين لأعضاء اللجنة. وقد انتخبت اللجنة، في جلستها ٣٩٤ المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ برئاسة الأمين العام، بصفتهم الشخصية، شيخ نيانغ (السنغال) رئيسا؛ وأديلا راز (أفغانستان)، وآنا سيلفيا رودريغيز أباسكال (كوبا)، وديان تريانسياه دجاني (إندونيسيا)، ونيفيل ميلفن غيرتزي (ناميبيا)، وخايمه كاستيو إرميدا (نيكاراغوا)، نوابا للرئيس لعام ٢٠١٩؛ وكارميلو إنغوانيز (مالطة) مقررا حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩. وتشارك دولة فلسطين في أعمال المكتب بصفة مراقب.

٢٥ – ويضطلع مكتب اللجنة بأعمالها اليومية. وقد مثّل أعضاء المكتب اللجنة في جميع المؤتمرات الدولية التي نظمتها اللجنة وفي جميع زيارات الوفود، وترأسوا دورات شتى للمؤتمرات وأداروا النقاش فيها. كما عقدوا، على هامش المؤتمرات وأثناء الزيارات، اجتماعات مع كبار المسؤولين من البلدان المضيفة المعنية.

٢٦ – وقد دافع أعضاء اللجنة والمراقبون بنشاط عن حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك داخل مجلس الأمن. وفي الوقت الحالي، يضم مجلس الأمن بين أعضائه المنتخبين كلا من إندونيسيا وجنوب أفريقيا والكويت (وهي مراقب في اللجنة).

باء – المشاركة في أعمال اللجنة

٢٧ – على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجدداً أن باب المشاركة في أعمالها مفتوح أمام جميع من يرغب في ذلك من الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة. ووفقاً للممارسة المتبعة، شاركت دولة فلسطين في أعمال اللجنة بصفة مراقب. وبذلت اللجنة قصارى جهدها من أجل كفالة مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات من إسرائيل.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ١٨/٧٣ و ٢١/٧٣

ألف – مقدمة

٢٨ – تسترشد اللجنة في تنفيذ برنامج عملها، بصفتها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، بولايتها المتمثلة في تعزيز إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ودعم تحقيق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وحل الدولتين على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧ دون تأخير. كما أن أعمالها وأنشطتها متوافقة تماما مع قرارات مجلس الأمن بشأن قضية فلسطين؛ والمرأة والسلام والأمن؛ والقانون الدولي والإنساني؛ وأطر حقوق الإنسان من قبيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وأخيرا أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها من قبَل دولة فلسطين. وكثيرا ما أجرت اللجنة، على النحو المأذون به من الجمعية العامة، تعديلات في برنامج عملها المعتمد رأت أنها مناسبة وضرورية في ضوء التطورات. وقد بذلت اللجنة، متبعة نهجا يركز على الحقوق، كل جهد ممكن لدعم حقوق شعب محتل المعترف بها عالميا وحقوق جميع الدول والشعوب في العيش في سلام وأمن. وتحقيقا لهذه الغاية، استخدمت اللجنة مجموعة واسعة من الأدوات والأنشطة، من بينها إشراك أعضاء السلك الدبلوماسي في حوار متواصل بشأن قضية فلسطين من خلال عملياتها الحكومية الدولية الرسمية وغير الرسمية؛ وبذْل مساعي الأمين العام الحميدة؛ وتنظيم أنشطة توعية للجمهور اشتملت على مؤتمرات واجتماعات، ودعوة متكلمين ووسائط الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي؛ وتعزيز الشراكات مع الحكومات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني؛ وبناء قدرات دولة فلسطين المستقبلية.

باء – حشد أعضاء السلك الدبلوماسي

٢٩ – استخدمت اللجنة العمليات الحكومية الدولية لمواصلة حشد المجتمع الدولي دعما لتحقيق حل الدولتين وحل عادِل وشامل ودائم لقضية فلسطين بجميع جوانبها وذلك من خلال تعاملها الدبلوماسي مع البعثات الدائمة في نيويورك وفي جميع أنحاء العالم. كما عقدت اللجنة مؤتمرات دولية للتمكين من تبادل الآراء بين المندوبين ومجموعة واسعة من الشركاء.

٣٠ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة أربع جلسات في مقر الأمم المتحدة، من بينها جلسة استثنائية بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر الفقرات ٤٧-٤٩ أدناه). كما عقدت سبع جلسات لمكتبها، بما في ذلك مع ضيوف ومقدمي إحاطات إعلامية خاصين، ومعتكفا واحدا لأعضاء المكتب.

٣١ – وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، اجتمع المكتب ليبت في الأولويات ومحور تركيز أنشطة اللجنة لبقية عام ٢٠١٨ وبرنامج العمل لعام ٢٠١٩ في ضوء المعلومات المستكملة عن الحالة السياسية الراهنة.

٣٢ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، قدّم مايكل لينك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، إحاطة للجنة عن طريق التداول بالفيديو بشأن تقريره المقبل (الذي سيصدر حاملا الرمز A/HRC/40/73)، والذي يشير إلى أفعال سلطة قائمة بالاحتلال تبدو مصرّة على مزيد من ضم الأراضي. وحذّر السيد لينك من أن عدم قيام المجتمع الدولي بوقف توسّع المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغيرها من المبادرات التشريعية الإسرائيلية قد يحفز إسرائيل على إضفاء الطابع الرسمي على الضم بحكم القانون.

٣٣ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أقرت اللجنة أربعة مشاريع قرارات لتقديمها إلى الجمعية العامة. وكانت مشاريع القرارات تلك تتعلق بولاية اللجنة، وتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، والبرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام (التي تغيّر اسمها منذ ذلك الحين إلى إدارة التواصل العالمي) بالأمانة العامة وشعبة حقوق الفلسطينيين. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت الجمعية العامة، التي كان معروضا عليها تقرير اللجنة (A/73/35)، مشاريع القرارات الأربعة (القرارات ١٨/٧٣ و ١٩/٧٣ و ٢٠/٧٣ و ٢١/٧٣).

٣٤ - واعتمدت اللجنة رسمياً، في جلستها المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، برنامج عملها لعام ٢٠١٩ (A/AC.183/2019/1). وفي الجلسة نفسها، انتخبت اللجنة أيضا أعضاء مكتبها لعام ٢٠١٩ (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه).

٣٥ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، نظّمت اللجنة، من خلال شعبة حقوق الفلسطينيين، جلسة الإحاطة التي تعقدها سنويا، والتي كان باب المشاركة فيها مفتوحا أمام جميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، لتعريف المندوبين بولاية اللجنة وبرنامج عملها. وحضر ما مجموعه ٢٠ مشاركاً الجلسة الإعلامية والتفاعلية، كان من بينهم ٦ أعضاء منتخبين في مجلس الأمن. وقدمت إدارة التواصل العالمي عرضا أيضا عن البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين.

٣٦ - وفي ١ آذار/مارس، ناقش المكتب، بناء على دعوة من مؤسسة كونراد أديناور، مع جيرغن راتجرز، الوزير الاتحادي السابق في ألمانيا، القواسم المشتركة بين رؤيتي اللجنة وألمانيا بشأن حل سلمي ومستدام لقضية فلسطين يستند إلى حل الدولتين، وكذلك الخطوات العملية لتحقيقه، بما في ذلك من خلال إشراك الشباب على كلا جانبي النزاع.

٣٧ - وفي ٢٠ آذار/مارس، اجتمع أعضاء المكتب مع رئيس وأحد أعضاء لجنة التحقيق المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتضمّنت الإحاطة عرض تسجيل لقوات الأمن الإسرائيلية وهي تقتل وتصيب مدنيين فلسطينيين عند حاجز غزة الفاصل.

٣٨ - وأرسلت اللجنة، كجزء من أولويتها المتمثلة في إشراك الاتحاد الأوروبي، وفدين إلى بروكسل وبرلين. وقد حشدت زيارة وفد اللجنة إلى بروكسل من ٤ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٩ دعما إقليميا ووطنيا لحل الدولتين وروّجت لخطوات ملموسة، من قبيل الاعتراف بدولة فلسطين وحماية المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال. وكان من بين النقاط الرئيسية الموجهة إلى اتخاذ إجراءات التي أثيرت أثناء الزيارة ما يلي: محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها وضرورة أن يكون الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في صدارة الإجراءات الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب، بهدف حماية حقوق الإنسان وإنقاذ آفاق تحقيق

حل الدولتين؛ والامتثال لسياسة الاتحاد الأوروبي القائمة على بالتفرقة فيما يتعلق بالمنتجات المستوردة إلى الاتحاد الأوروبي من الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وكشرط من شروط قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)؛ ونشر الأمم المتحدة قاعدة بيانات مؤسسات الأعمال التي تستفيد من احتلال الأرض الفلسطينية؛ وحماية المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، لا سيما في الخليل، ورفع الحصار غير القانوني المفروض على غزة؛ وتقديم الدعم لولاية الأونروا ولتوفير تمويل يمكن التنبؤ له وكافٍ ومستدام؛ والاعتراف الجماعي بدولة فلسطين من قبَل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كوسيلة لتعزيز عملية السلام.

٣٩ - وعُقد منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين في المقر في ٤ نيسان/أبريل وعقد المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه. وقد كانا منبرين هامين لإذكاء الوعي، وتبادل الأفكار، وحشد المجتمع الدولي والدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة والخارج لتحمُّل المسؤولية الجماعية عن حماية حل الدولتين وبذل الجهود اللازمة لدعم إعمال حقوق الفلسطينيين وتحقيق سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أساس ذلك الحل (انظر أيضا الفقرتين ٥٥ و ٥٦ أدناه).

٤٠ - وفي ٢٨ أيار/مايو، قدم المكتب، في المقر، إحاطة لمجموعة الدول الأفريقية بشأن أولويات ولايته وأنشطته المقبلة من أجل إذكاء الوعي بمحنة الفلسطينيين وتعزيز الدعم على صعيد مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية.

٤١ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، عقد المكتب معتكفه السنوي الخامس، الذي ناقش فيه تداعيات التطورات الدولية بالنسبة للجنة وأعمالها وحدد الأولويات لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وقررت اللجنة تعزيز أنشطة الاتصال، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمؤسسات الأكاديمية ووسائط الإعلام، وزيادة تطوير استراتيجيتها للاتصال. وأُبلغت اللجنة بالقرارات المتخذة في المعتكف.

٤٢ - وفي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه، زار وفد من اللجنة برلين وطلب من ألمانيا الاعتراف بدولة فلسطين كوسيلة لتعزيز إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. واجتمع الوفد مع مسؤولين من المستشارية الاتحادية ووزارة الخارجية ومع أعضاء البرلمان، الذي أكدوا أن ألمانيا لا تزال ملتزمة بحل الدولتين وتعارض ضم الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤٣ - وفي ١٣ تموز/يوليه، نظّمت اللجنة زيارة لمتحف فلسطين في وودبريدج، كينيتيكت، بالولايات المتحدة، للاحتفال بالإنجازات الثقافية والفنية الفلسطينية من خلال الفن التشكيلي والموسيقى والرقص. وحضر ممثلون عن أعضاء اللجنة ومراقبيها وكذلك أعضاء الأمم المتحدة الأعم محاضرة قدمها فنان وعالم فلسطيني شهير عن تاريخ وأثر اللوحات والأعمال الفنية الأخرى الفلسطينية على مر العقود رغم الاحتلال.

٤٤ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، عقد المكتب اجتماعه السنوي مع الأمين العام. وأعرب الرئيس عن شواغل اللجنة بشأن تدهور الحالة ومحنة الشعب الفلسطيني المستمرة. وأكد أنه، رغم بقاء أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء على التزامها الراسخ بحل الدولتين، لم يُترجم حتى الآن ذلك الالتزام إلى خطوات ملموسة، بما في ذلك أولا وقبل كل شيء الاعتراف بدولة فلسطين كدولة ذات سيادة ومستقلة ودعْم عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة. وأكد الأمين العام من جديد تأييده الثابت لحل الدولتين.

٤٥ - وأدلى الرئيس ببيانات باسم اللجنة في مناقشات مجلس الأمن الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (S/PV.8375)، و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (S/PV.8449)، و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩ (S/PV.8517)، و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٩ (S/PV.8583). وسلّط الضوء على الحالة المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها اللجنة وتوصياتها وأهاب بالمجلس أن يتحمل مسؤولياته بموجب القانون الدولي ويتخذ الإجراءات المناسبة التي من شأنها أن تفضي إلى تسوية عادلة وشاملة وسلمية للنزاع وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة.

جيم - التوعية بقضية فلسطين

٤٦ - لقد سعت اللجنة إلى التوعية بحالة الحقوق السياسية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك حالة المرأة الفلسطينية، من خلال تيسير قيام خبراء بتقديم إحاطات مستكملة وعمليات تبادل للأفكار بشأن مسائل محددة في اجتماعات اللجنة في المقر، وأثناء المناسبات الجانبية، والمؤتمرات الدولية، وزيارات وفود اللجنة، ومن خلال المنشورات والموقع الشبكي للجنة. وترد تفاصيل كل نشاط من تلك الأنشطة على الموقع الشبكي لنظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (www.un.org/unispal).

٤٧ - وشهد اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي احتُفل به في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بوصفه المناسبة الرئيسية التي تنظمها اللجنة من أجل التوعية، تجليا باهرا للدعم والتضامن من قبَل الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجمهور.

٤٨ - وفي الجلسة الاستثنائية التي عقدتها اللجنة في ذلك التاريخ، أدلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن والأمين العام ببيانات. وكان من بين المتكلمين الآخرين نائب رئيس اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، والممثلون الرفيعو المستوى للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز والمراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة. ووردت رسائل تضامن من ٢٢ رئيسا من رؤساء الدول، وستة رؤساء حكومات، وتسعة وزراء خارجية وغيرهم ونُشرت على الموقع الشبكي للجنة.

٤٩ - وقد أعرب جميع المتكلمين عن دعمهم الثابت لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وأهابوا بالمجتمع الدولي أن يعمل على تحقيق ذلك الهدف. وأكد كثيرون إلحاحية التوصل إلى حل عاجل ومسؤولية قادة العالم عن جعل قضية فلسطين أولوية، مشددين على محورية الحل العادل للسلام والاستقرار الإقليميين والعالميين.

٥٠ - وكما هو معتاد، نُسقت مناسبات مماثلة احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي. وأُلقيت رسائل الرئيس والأمين العام في تلك المناسبات، ومُثلت الأمم المتحدة على أعلى المستويات. وحضر الاحتفالات بتلك المناسبة ممثلو أعضاء اللجنة ومراقبيها والدول الأعضاء ككل، الذين أعربوا عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني وتأييدهم لحل الدولتين. وصدرت رسالة من الأمين العام بجميع اللغات الرسمية الست.

٥١ - وكان المعرض السنوي الذي نظمته اللجنة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، هو ''حقوق غير محققة، ووعود لم تتحقق: ٧٠ عاما من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونكبة الشعب الفلسطيني''. وقد أُقيم المعرض من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ في ردهة الزوار بالمقر في سياق الذكرى السنوية السبعين لكل من طرْد اللاجئين الفلسطينيين وفرارهم من ديارهم في عام ١٩٤٨، وهي الذكرى التي يتم إحياؤها تحت اسم النكبة، واعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد ساعد المعرض على توعية الزوار بشأن النكبة وإنكار حقوق اللاجئين الفلسطينيين المستمر حتى يومنا هذا.

٥٢ - وقام الرئيس، استجابة لدعوة من مركز العودة الفلسطيني، ببعثة إلى لندن خلال الفترة ما بين ١١ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، حيث اجتمع بأعضاء البرلمان وممثلين عن المؤسسات الخيرية وألقى محاضرة عامة في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن. وأثناء الزيارة، أشار الرئيس إلى المبادئ والمعايير التي اتفق عليها المجتمع الدولي لإيجاد حل عادِل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وقدم معلومات للمحاورين الرئيسيين عن أعمال اللجنة.

٥٣ - ونُظم العديد من الإحاطات والأنشطة في إطار جلسات اللجنة لإطلاع الدول الأعضاء والمشاركين على معلومات مستوفاة عن مسائل محددة. وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، تضمّنت جلسة للجنة في المقر تداولا بالفيديو مع منظمة العفو الدولية من القدس الشرقية قدمت فيه إحاطة عن تقريرها المعنون ''الوجهة: الاحتلال - السياحة الرقمية والمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة''. ووفرت الإحاطة معلومات عن دور مؤسسات السياحة الإلكترونية عبر الوطنية في مواصلة الاحتلال الإسرائيلي وأبرزت كيف ساعدت أربع شركات، من خلال عرضها على مواقعها الشبكية أماكن إقامة ومعالم سياحية في المستوطنات أو يديرها مستوطنون، على استمرار المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية. وأوصت منظمة العفو الدولية، في تقريرها، بأن تتخذ الدول الأعضاء إجراءات تنظيمية لمنع شركات السياحة الرقمية التي يوجد مقرها في إقليمها من تقديم أو تيسير الخدمات السياحية في المستوطنات الموجودة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٥٤ - كذلك، تضمّنت مناسبة جانبية للجنة، نُظمت في ٧ آذار/مارس ٢٠١٩ على هامش الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة، عرض فيلم وثائقي بعنوان ''نائلة والانتفاضة''. وكان الفيلم يصف الدور النشط الذي قامت به المرأة الفلسطينية أثناء الانتفاضة الأولى في عام ١٩٨٧ وتداعياتها السياسية. وأعقبت عرض الفيلم حلقة نقاش مع زهيرة كمال، رئيسة حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني، ورولا سلامة، منتجة الفيلم، التي كانت قد سافرت من أجل تلك المناسبة من رام الله، وكذلك جوليا باشا، مديرة شركة "just vision" المنتجة للفيلم. وحضر المناسبة، التي ترأستها نائبة المراقب الدائم عن دولة فلسطين، نحو ٣٠٠ شخص وولّدت تغطية إعلامية واسعة.

٥٥ - وقد أذكى منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين، الذي عُقد في المقر في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩ بشأن موضوع ''خطر الضم بحكم الأمر الواقع: ماذا ينتظر فلسطين بعد؟''، وعي الدول الأعضاء بالتدابير الإسرائيلية التي تنطوي على إمكانية تحقيق ضم زاحف للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وسلّط الضوء على الاستراتيجيات الصالحة والعملية لوضع حد لذلك الضم وفقا للقانون الدولي. وشدد الخبراء والحاضرون، في جملة أمور، على الخطوات الانفرادية الضارة التي تتخذها بعض الدول الأعضاء وأكدوا أن الاستمرار في إقامة المستوطنات والبنى التحتية الإسرائيلية غير القانونية ليستخدمها

الإسرائيليون وحدهم في الأرض الفلسطينية المحتلة يرقى إلى مستوى الضم بحكم الأمر الواقع إلى جانب الضم القانوني للقدس الشرقية في عام ١٩٨٠، انتهاكا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة. وذكروا أن من بين العقبات الرئيسية الأخرى التي تحول دون تحقيق حل دائم إقامة مشاريع أثرية ومواقع سياحية تفيد خطابا قوميا إسرائيليا. وأكد المشاركون أن باستطاعة الدول الأعضاء والمجتمع المدني أداء دور هام في التمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الإنساني، من خلال ممارسة الضغط الثنائي على إسرائيل واتخاذ تدابير تشريعية وقضائية محلية، من قبيل الاعتراف بدولة فلسطين وتنفيذ الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

٥٦ - وعُقد في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩، المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس الذي نظم بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي بعنوان ''الحفاظ على الطابع الثقافي والديني للقدس''. وأتاح المؤتمر التوعية للسياسات والتدابير الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الطابع الثقافي والديني للقدس، وهو أمر له تداعيات سياسية وقانونية واجتماعية - اقتصادية، من بينها خطر تعطيل آفاق التوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين. وسلّط أعضاء حلقة النقاش والمشاركون فيها الضوء، في جملة أمور، على أن القدس هي إحدى مسائل الوضع النهائي وأنه لا يمكن، بدون التوصل إلى حل عادِل لوضعها، التوصل إلى أي اتفاق إسرائيلي - فلسطيني؛ وأن الخطط الإسرائيلية تنطوي على خطر أن تقلب التكوين الديمغرافي للمدينة رأسا على عقب؛ وأن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مشتركة عن الحفاظ على الوضع القائم التاريخي للمواقع المقدسة؛ وأن أية إجراءات انفرادية، بما في ذلك من جانب الدول الأعضاء، تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي هي إجراءات باطلة ولاغية؛ وأن انتهاكات الوضع القائم قد تحوّل نزاعا سياسيا إلى مواجهة دينية، لها تداعيات في جميع أنحاء المنطقة وخارجها؛ وأنه يجب أن تكون هناك ضمانات لوصول جميع المتعبدين إلى المدينة، مع احترام كل مجموعة لقدسية مواقع المجموعة الأخرى المقدسة الثابتة.

٥٧ - ولا يزال نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية بفلسطين، وهو الآن في عامه الخامس والعشرين، موردا قيّما بشأن قضية فلسطين بالنسبة للدبلوماسيين والباحثين في جميع أنحاء العالم، ويبلغ متوسط عدد زائريه ٣٥ ٠٠٠ شهريا. وهو يضم أكثر من ٣٧ ٠٠٠ وثيقة ويُعتبر أكبر وأشمل مستودع إلكتروني بشأن الموضوع. وتتراوح المجموعة من أحدث وثائق الأمم المتحدة إلى وثائق نادرة ترجع إلى عقود مضت. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، وبدعم من إدارة التواصل العالمي واستشاري خارجي، أنجزت شعبة حقوق الفلسطينيين مشروعا استغرق عامين ونصف العام لنقل نظام المعلومات إلى منصة تكنولوجية حديثة. وقد استقبل الموقع الجديد، منذ إطلاقه، أكثر من ضعف عدد الزيارات كل شهر. ويجري بذل جهود لإتاحة جميع المعلومات المنشورة على الموقع الشبكي بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

٥٨ - وحافظت اللجنة على وجود لها على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات عن قضية فلسطين. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، سجّل حسابا اللجنة على الفيسبوك[٤] وتويتر[٥] نموا مطردا في عدد الزوار.

(٤) بلغ عدد متابعي الحساب ٢ ٢٣٤ شخصا شهريا في المتوسط.

(٥) مع وجود ٣٧ ٠٠٠ انطباع شهريا في المتوسط وأكثر من ١٦ ٠٠٠ متابع.

٥٩ - وأصدرت اللجنة، علاوة على ولايتها في مجال الرصد، نشرات شهرية تُجمّع كافة الوثائق الرسمية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المتعلقة بقضية فلسطين[٦]، وخلاصة وافية سنويا لقرارات الأمم المتحدة وُزعت على ٠٩٥ ٤ متلقياً، من بينهم مكتبات بحوث وجامعات، ومنشورات أخرى ذات صلة بشأن المواضيع محل الاهتمام.

٦٠ - وعلاوة على ذلك، واصلت اللجنة، من خلال نشرتها الأسبوعية المعنونة "NGO Action News"، إذكاء الوعي بأعمال الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي جميع أنحاء العالم من أجل تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

دال - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة

٦١ - واصلت اللجنة تعاونها مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وكيانات منظومة الأمم المتحدة وأعربت عن تقديرها للمشاركة النشطة لممثلي تلك الهيئات في مختلف المناسبات التي عُقدت تحت رعايتها. وأعربت أيضا عن تقديرها لمنظمة التعاون الإسلامي لرعايتها المشتركة السنوية للمؤتمر الدولي المعني بقضية القدس. وقد حضر الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بانتظام جلسات اللجنة بصفة مراقبين وشاركوا في أعمالها. وقدم مدير مكتب الأونروا في نيويورك إحاطة للجنة في جلستها المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وتعزّز تفاعل اللجنة مع الاتحاد الأوروبي من خلال زيارة وفدها إلى بروكسل من ٤ إلى ٦ آذار/مارس.

٦٢ - وفي سياق التعاون مع منظمة التعاون الإسلامي، ألقى رئيس اللجنة، في ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠١٩، بيانا في الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، التي عُقدت في أبو ظبي.

٦٣ - وواصلت اللجنة إيلاء أهمية كبرى لتعزيز العلاقات مع البرلمانات الوطنية والإقليمية ومنظماتها البرلمانية الدولية. وفي آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٩، عقدت وفود اللجنة اجتماعات مع برلمانيين بلجيكيين وألمان وكذلك مع أعضاء البرلمان الأوروبي، ركّزت فيها على دورها في كفالة تنفيذ الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية لقرارات الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ذات الصلة وإسهامها في التوصل إلى حل عادِل وسلمي ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

٦٤ - وفي منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين الذي عُقد في ٤ نيسان/أبريل، دعت اللجنة فرانسيس بلاك عضو مجلس الشيوخ في أيرلندا، الذي قاد عملية وضع مشروع قانون يتماشى مع الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وسياسة الاتحاد الأوروبي المتمثلة في التفرقة فيما يتعلق بالمنتجات المستوردة من الأرض الفلسطينية المحتلة. وخلال تلك الجلسات، أوصى المحاورون بأن تنظم اللجنة مناسبات تركز على دور البرلمانيين في إيجاد حل عادِل لقضية فلسطين.

(٦) متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/unispal/data-collection/monthly-bulletin.

٦٥ - وفي ٤ نيسان/أبريل أيضا، ألقى رئيس اللجنة بيانا في المناسبة المعنونة "Palestinian Day on the Hill"، التي نظمتها المجموعة البرلمانية للصداقة بين كندا وفلسطين. وأكد رئيس اللجنة أن للبرلمانات دورا هاما كممثلين لإرادة الشعب يمكن أن يطالبوا بالمساءلة من حكوماتها ويكفلوا تطبيق القانون الدولي في نهاية المطاف. وقبل الزيارة، اجتمع رئيس اللجنة والمراقب الدائم عن دولة فلسطين في نيويورك مع وزير خارجية كندا.

٦٦ - وواصلت اللجنة، أثناء أنشطتها، ومن خلال شُعبة حقوق الفلسطينيين، تعاونها الطويل الأمد مع منظومة الأمم المتحدة، ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والأونروا، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة التواصل العالمي (بما في ذلك مراكز الأمم المتحدة للإعلام ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام لغرب أوروبا، في بروكسل)، ومجلس حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وكانت الشُعبة على اتصال أيضا مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٩ عن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (E/CN.6/2019/6) ومع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) في سياق برنامج بناء القدرات.

٦٧ - وعلى هامش المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس، عقد وفد من اللجنة اجتماعات ثنائية مع رئيس مجلس حقوق الإنسان، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر للنظر في الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان الصارخة في الأرض الفلسطينية المحتلة والتقدم المحرز بشأن نشر قاعدة البيانات الصادر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان بشأن مؤسسات الأعمال التي تعمل في المستوطنات الإسرائيلية.

٦٨ - وواصلت اللجنة تعاونها مع منظمات المجتمع المدني التي تدعو إلى حقوق الشعب الفلسطيني. وكالمعتاد، دُعي ممثل للمجتمع المدني للتحدث في الجلسة الخاصة للجنة التي عُقدت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وعقد المكتب مشاورات مغلقة مع ممثلي المجتمع المدني، ومن بينهم ممثلون من إسرائيل ودولة فلسطين، على هامش ذلك الاحتفال وكذلك على هامش منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين، الذي عُقد في ٣ آذار/مارس ٢٠١٩. وفي ٤ آذار/مارس، اجتمع وفد من اللجنة مع جماعات بلجيكية وأوروبية من المجتمع المدني أثناء زيارته لبروكسل.

٦٩ - وقد أتاحت تلك الاجتماعات والتفاعلات للجنة أن تُطلع المجتمع المدني على ولايتها وأنشطتها، في المقر والخارج، وكذلك أن تَعْلَم بشواغل المجتمع المدني وإجراءاته. وكانت عمليات تبادل المعلومات الثرية، بدورها، هاديا لبرنامج عمل اللجنة وبياناتها وتقاريرها. وواصلت اللجنة أيضا توفير حيّز يمكن فيه لمنظمات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية التفاعل، في الوقت الذي يتزايد تقليص مثل ذلك التفاعل ميدانيا.

هاء - بناء القدرات

٧٠ - واصلت اللجنة، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٧٣/٢١، تطوير فرص وبرامج التدريب من أجل توسيع نطاق قدرة مسؤولي دولة فلسطين.

٧١ - ففي الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، زار موظف من شعبة حقوق الفلسطينيين رام الله وأجرى تقييما لأثر برنامج اللجنة لبناء القدرات، واجتمع مع ممثلي ١٠ وزارات و ٢٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة. وإلى جانب كفالة اتساق البرنامج مع أنشطة بقية منظومة الأمم المتحدة في الميدان، أجرى الموظف تقييما للاحتياجات أثناء الزيارة وحدد مجالات وثغرات معينة في القدرات الفلسطينية ستركز اللجنة جهودها عليها الآن. ويساعد العمل المضطلع به على تعزيز نهج لبناء القدرات قائم على الطلب ويركز على الأولويات الوطنية. وأُجري أيضا تقييم لأثر البرنامج التدريبي السنوي الذي عُقد في نيويورك، وجرى أيضا توضيح الاختصاصات المتعلقة باختيار مسؤولين للبرنامج ووضعها في صيغتها النهائية.

٧٢ - ومن ٥ أيلول/سبتمبر إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، نفّذت اللجنة برنامجها التدريبي السنوي لبناء القدرات الذي يستغرق ستة أسابيع، والمتعلق بالدبلوماسية المتعددة الأطراف، من أجل الدبلوماسيين الفلسطينيين في نيويورك، وهو ما توافق مع انعقاد الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وتم تنقيح أهداف البرنامج وتعزيز عنصر التدريب في غرفة الدراسة من عناصر البرنامج، مع جعل محتوى التدريب أكثر تكيّفا مع المهام الوظيفية للمسؤولين الفلسطينيين المشاركين. وساعد البرنامج على تعريف دبلوماسيتين فلسطينيتين بأعمال الأمم المتحدة، وأسسها وقواعدها وأنظمتها القانونية، وأداء أجهزتها الرئيسية، والبنود الرئيسية المدرجة على جداول أعمال كل منها، مع تركيز خاص على قضية فلسطين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، موّلت اللجنة مشاركة ستة مسؤولين فلسطينيين في دورة تدريبية إلكترونية نظمها اليونيتار، بعنوان ”المرأة والقيادة وبناء السلام“. ودعمت اللجنة أيضا، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، حضور مسؤولة فلسطينية، من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٩، الدورة الثامنة والتسعين للجنة القضاء على التمييز العنصري، التي عُقدت في جنيف، تحضيرا لتقديم تقرير دولة فلسطين إلى تلك اللجنة في آب/أغسطس.

٧٣ - واستجابة لطلبات متعددة من السلطات الفلسطينية، تتعاون اللجنة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو ومكتب رئيس وزراء دولة فلسطين لبناء قدرة المسؤولين في شتى الوزارات، بما في ذلك على مستوى مجلس الوزراء، في مجال الاتصالات والعلاقات مع وسائط الإعلام.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة التواصل العالمي وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٣/٢٠

٧٤ - واصلت إدارة التواصل العالمي تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص عن قضية فلسطين، عملا بقرار الجمعية العامة ٧٣/٢٠.

٧٥ - ففي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت الإدارة حلقتها الدراسية الإعلامية الدولية السنوية بشأن السلام في الشرق الأوسط في موسكو في ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، التي شارك فيها رئيس اللجنة أيضا. وحضر الحلقة، التي نُظمت بالتعاون مع وزارة خارجية الاتحاد الروسي بدعم من الرابطة الروسية للأمم المتحدة، ومؤسسة السلام الروسية، ومركز الأمم المتحدة للإعلام في موسكو، مشاركون من دولة فلسطين، وإسرائيل، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة، بين جهات أخرى، ناقشوا مجموعة متنوعة من المسائل المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

٧٦ - ونظمت الإدارة برنامجها التدريبي السنوي للصحفيين الفلسطينيين في نيويورك من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وفي واشنطن العاصمة في الأسبوع الذي بدأ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تخرج ستة صحفيين فلسطينيين من غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والأردن في عام ٢٠١٨، ليصل بذلك مجموع الصحفيين الذين استفادوا من البرنامج التدريبي إلى ١٩٦ صحفيا.

٧٧ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، غطت قناة الأمم المتحدة التليفزيونية عبر الإنترنت ومكتبة صور الأمم المتحدة جميع الاجتماعات المفتوحة والحكومية الدولية ذات الصلة التي عُقدت في المقر.

٧٨ - وأصدر قسم تغطية الاجتماعات بإدارة التواصل العالمي ٧٣ نشرة صحفية تتعلق بقضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط باللغتين الانكليزية والفرنسية، وإضافة إلى ذلك، أعدت الإدارة كمية وافرة من المقالات الإخبارية والتحقيقات المتعددة الوسائط بشأن المسائل التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف عبر منصّاتها الإخبارية والخاصة بوسائل التوصل الاجتماعي باللغات الرسمية الست، وكذلك باللغتين السواحيلية والبرتغالية. وزاد تعزيز المواد المنشورة على موقع أخبار الأمم المتحدة ومواقع التواصل الاجتماعي على حسابات الأمم المتحدة الرئيسية بواسطة المنافذ الإعلامية وذوي التأثير على وسائل التواصل الاجتماعي. وبُثت مجموعات الفيديو المستمدة من شبكة يونيفيد الإخبارية التابعة لتليفزيون الأمم المتحدة ٣ ٦٣٩ مرة من قبَل ٣١٥ محطة بث عالمية، من بينها قناة الجزيرة، وهيئة الإذاعة البريطانية، وشبكة التليفزيون الصيني العالمية، وقناة روسيا اليوم.

٧٩ - وقامت الأفرقة الإخبارية والفيديوية التابعة للإدارة ببعثتين ميدانيتين إلى المنطقة، جمعت فيهما معلومات من أجل تحقيقات إخبارية تركز تركيزا خاصا على الأطفال. وتضمّنت المواد تقارير حصرية، ومقابلات، وصوراً فوتوغرافية لكبار مسؤولي الأمم المتحدة الذين زاروا المدارس والبرامج التدريبية التي ترعاها الأونروا في غزة، والضفة الغربية، والأردن.

٨٠ - وبتمويل من عمان، تقوم الإدارة برقمنة أصولها السمعية والبصرية وأصبح لديها الآن ٢٢٣ من الأفلام وأشرطة الفيديو التاريخية المتعلقة بقضية فلسطين منشورة على الموقع الشبكي لمكتبتها السمعية البصرية.

٨١ - وبخصوص الاحتفال باليوم الدولي للتضامن في عام ٢٠١٨، عملت الإدارة عن كثب مع اللجنة وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لتوفير الدعم في مجال الاتصالات لجميع المناسبات التي عُقدت في المقر يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وواصلت الإدارة تحديث الموقع الشبكي لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني باللغات الرسمية الست ودعمت تنشيط الموقع الشبكي لنظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، بما في ذلك ترحيل البيانات للحفاظ على سجلها التاريخ الثري.

٨٢ - وإضافة إلى ذلك، نظّمت الشبكة العالمية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام سلسلة من الأنشطة لتسليط الضوء على المسائل المتعلقة بقضية فلسطين، تضمّنت فعاليات في بروكسل وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنيف ودار السلام وداكار وفيينا والقاهرة وكامبيرا ونيروبي وواشنطن العاصمة.

٨٣ - واستضافت مكتبة داغ همرشولد سلسلة من أربع دورات مكيّفة خصيصاً للتدريب والتوجيه المتعلقين بالمكتبات من أجل المندوبين الفلسطينيين من ١٨ أيلول/سبتمبر إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وتضمَّن ذلك تدريبا بشأن وثائق الأمم المتحدة، والبحوث المتعلقة بالمعاهدات، والموارد القانونية.

٨٤ - وقُدمت إحاطة لأكثر من ٧٠٠ ٢٥٦ زائر بشأن قضية فلسطين أمام المعرض الدائم المحدّث، الكائن على طول مسار الجولة المصحوبة بمرشدين في المقر. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، أقيم المعرض الدائم المحدّث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٨٥ - وزارت مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب الضفة الغربية وغزة في حزيران/يونيه ٢٠١٩ للتوعية بأنشطة الأونروا، لا سيما الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدّم للاجئين الفلسطينيين الشباب. وبناء على دعوة المبعوثة، حضر وفد من أعضاء برلمان طلبة مدارس الأونروا إطلاق استراتيجية الأمم المتحدة للشباب في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٨٦ - وضعت اللجنة التوصيات الواردة أدناه استنادا إلى مداولاتها في جلساتها وجلسات المكتب، وإلى الإحاطات التي استمعت إليها، وزيارات الوفود، والمؤتمرات والمناسبات الدولية التي تضم الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية.

٨٧ - واللجنة، إذ تشير إلى أن عام ٢٠١٩ يصادف الذكرى السنوية الحادية والسبعين لطرد اللاجئين الفلسطينيين من ديارهم في عام ١٩٤٨، التي يتم إحياؤها تحت اسم النكبة، والذكرى السنوية الثانية والخمسين للاحتلال الإسرائيلي، فإنها تحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده من أجل تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية.

٨٨ - وتؤكد اللجنة مجددا على ضرورة طرح صياغة جديدة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. فهو ليس نزاعا بين طرفين على إقليم متنازع عليه. وإنما هو نزاع بشأن دولة تحتل وتستعمر وتضم إقليم دولة أخرى في ظل أوضاع قمعية ولا إنسانية وتمييزية.

٨٩ - واتساقا مع مسؤوليات المجتمع الدولي والتزاماته، تؤيد اللجنة فكرة إعادة النظر في النموذج الحالي للمفاوضات الثنائية وتحويله إلى إطار موسع متعدد الأطراف، بهدف تنشيط عملية السلام وإتاحة أفق سياسي ذي مصداقية. وفي هذا السياق، ترحب اللجنة بالخطة المكونة من ثماني نقاط التي قدمها رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، إلى مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨، وتُكرِّر الإعراب عن توافق الآراء الدولي المتفق عليه منذ أمد طويل بشأن قضية فلسطين وتدعو إلى تعبئة الجهود لتفعيل توافق الآراء ذلك.

٩٠ - وتستلزم أي تسوية للنزاع، إلى جانب كون صيغة الدولتين في صُلبها، حلا إقليميا شاملا، من قبيل ذلك الذي تتيحه مبادرة السلام العربية. وتهيب اللجنة بالمنظمات الدولية والإقليمية، من قبيل الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، أن تتولى دوراً أنشط سياسيا في التوسط لوضع نهاية للنزاع.

٩١ - وتقر اللجنة بأن الوحدة بين الفلسطينيين ضرورية لإعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت حكومة وطنية واحدة ديمقراطية وشرعية ولإقامة دولة مستقلة في فلسطين. وتعرض اللجنة دعمها للجهود المحلية والإقليمية والدولية من أجل المضي قدما بعملية الوحدة.

٩٢ - وتحث اللجنة مجلس الأمن والجمعية العامة على ضمان تنفيذ معايير السلام المستقرة منذ زمن طويل في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ١٩/٧٣. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقاريره إلى المجلس عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في شكل كتابي وأن يدرج في تقاريره إشارات إلى تنفيذ الدول الأعضاء للحُكم الوارد في الفقرة ٥ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وعملا بالفقرة ١١ من القرار، تدعو اللجنة المجلس أيضا إلى بحث السبل والوسائل العملية الكفيلة بضمان التنفيذ الكامل لقراراته ذات الصلة.

٩٣ - وتشدد اللجنة على مسؤولية الدول والكيانات الخاصة عن تجنّب الإسهام في الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني، لا سيما فيما يتعلق بإقامة مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهي تتطلع إلى قيام مفوضية حقوق الإنسان بنشر قاعدة بيانات جميع مؤسسات الأعمال الضالعة في الأنشطة المبينة المتصلة بالمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقا لما طلبه مجلس حقوق الإنسان في قراره ٣٦/٣١.

٩٤ - وتدعو اللجنة المجتمع الدولي إلى التحول من إطار إنساني إلى إطار لحقوق الإنسان في تناول محنة الشعب الفلسطيني. وهي تطالب بإنهاء الحصار الجوي والبري والبحري الذي تفرضه إسرائيل على غزة منذ ١٢ عاما وبرفع جميع إجراءات الإغلاق في إطار قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وتهيب بالجهات المانحة الدولية أن تفي بتعهداتها فورا من أجل الإسراع بتقديم المساعدة الإنسانية، وعملية الإعمار، والانتعاش الاقتصادي، الضرورية للتخفيف من محنة الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يواجهون تحديات إضافية وخاصة بنوع الجنس يلزم التصدي لها من خلال إجراءات هادفة.

٩٥ - وتعتبر اللجنة القرارات الانفرادية التي اتخذتها دول أعضاء بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارات في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس باطلة ولاغية، لأنها تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القراران ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠). وتدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى إلغاء تلك القرارات وتؤكد من جديد أن الوضع القائم التاريخي للمواقع المقدسة في القدس يجب احترامه وأن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن الحفاظ على طابع ووضع المدينة القانونيين والديمغرافيين والتاريخيين اللذين يتسمان بتعدد الثقافات وتعدد الأديان.

٩٦ - وتعرب اللجنة عن أسفها إزاء إفراط القوات الإسرائيلية في استعمال القوة بشكل غير متناسب وعشوائي ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك خلال الاحتجاجات التي جرت في قطاع غزة في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وتدعو اللجنة إلى تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق، المكلفة من مجلس حقوق الإنسان بالتحقيق في الانتهاكات المرتكبة عند السياج الفاصل بين إسرائيل وقطاع غزة أثناء تلك الاحتجاجات.

٩٧ - وتحث اللجنة الدول الأعضاء والمنظمة على تذكير إسرائيل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية المدنيين. وتأسف لعدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل في ٢٩ كانون الثاني/يناير، ولمغادرة المراقبين الدوليين المدينة، مما أزال عنصرا أساسيا من عناصر الحماية للسكان المحليين. وعلاوة على تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار الجمعية العامة دإط ٢٠/١٠، تشدد اللجنة على ضرورة تنفيذ آلية حماية دولية يمكن أن تكفل بشكل موثوق سلامة المدنيين الفلسطينيين ورفاههم.

٩٨ - وتشدد اللجنة على أهمية اعتراف إسرائيل بالنكبة وأثرها على الشعب الفلسطيني باعتبار ذلك شرطا ضروريا للتوصل إلى سلام قابل للاستمرار ودائم. ويجب معاملة اللاجئين الفلسطينيين كمواطنين محرومين من بلدهم، فلسطين، وليس كلاجئين عديمي الجنسية. وتناصر اللجنة بقوة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وكذلك في الحصول على تعويض عادل، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١١ من منطوق قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وتشجع اللجنة كذلك جميع الدول الأعضاء على العمل بشكل جماعي لتمويل الأونروا تمويلا كافيا ويمكن التنبؤ به.

٩٩ - وتلاحظ اللجنة مع التقدير المساهمة الدؤوبة التي تقدمها شُعبة حقوق الفلسطينيين دعما لولايتها وتطلب إلى الشُعبة مواصلة تقديم الدعم الفني وخدمات الأمانة في جميع جوانب ولايتها.

١٠٠ - وستواصل اللجنة، من خلال أنشطتها المقررة التي تنفذها الشُعبة، إذكاء الوعي على الصعيد الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني وحشد الدعم الدولي لها وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، تسلّم اللجنة بالأهمية المتزايدة للتعاون بين البلدان النامية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تبادل التجارب القابلة للتكرار في تحقيق تقرير المصير والاستقلال.

١٠١ - وتطلب اللجنة مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تنفذه إدارة شؤون الإعلام (التي أصبحت الآن إدارة التواصل العالمي) والذي أسهم إسهاما هاما في تعريف وسائط الإعلام والرأي العام بالمسائل ذات الصلة.

١٠٢ - وتثني اللجنة على مبادرات المجتمع المدني لدعم الشعب الفلسطيني وستواصل توسيع نطاق جهودها لإشراك منظمات المجتمع المدني، بطرق منها عقد منتديات دورية للمجتمع المدني. وهي تشجع الشركاء في المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية ونوابهم في البرلمانات وسائر المؤسسات لتعزيز حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والاعتراف الكامل بدولة فلسطين واستقلالها.

١٠٣ - وتعتزم اللجنة مواصلة العمل بشكل وثيق مع سائر الجهات الفاعلة والكيانات التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والأونروا، لتنسيق الجهود المبذولة في المجالات التي تحظى باهتمام مشترك ولتأكيد مسؤولية الأمم المتحدة الدائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن تُحل بجميع جوانبها على نحو مُرضٍ وفقا للقانون الدولي. وتود اللجنة أن تعرب عن تقديرها العميق لشركائها، وبخاصة منظمة التعاون الإسلامي، لإسهامهم بموارد خارجة عن الميزانية، ولمشاركتهم النشطة في مؤتمراتها ومناسباتها.

١٠٤ - وأخيرا، تحث اللجنة الدول الأعضاء فيها والدول المراقبة وسائر الجهات على المشاركة بنشاط في برنامج أنشطتها. وستعزز اللجنة أيضا تواصلها مع جميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة لتتبع نهجا أنشط وأكثر فعالية نحو تحقيق حل الدولتين، ولتوسّع عضوية اللجنة باعتبارها شكلا من أشكال الدعم السياسي من أجل حل قضية فلسطين. وتهيب اللجنة بجميع الدول الأعضاء أن تنضم إلى هذا المسعى، وتدعو الجمعية العامة إلى أن تؤكد ولايتها من جديد اعترافاً بأهمية دورها.

120919 060919 19-14025X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق